قوله ولغير الماضي مفعول ثان لاجعل ومن سواهما حال لازمة من
ما اتى به لبيان الواقع اى اجعل كل الاحكام التى علمت للماضي ثابتة
لغير الماضي حالة كونه جاريا من سوى هب وتعلم قوله وهو
المضارع الخ نبه بالحصر على ان دخول الصفة المشبهة وافعل
التفضيل وفعل التعجب غير مراد لان الاولين لا تصاغ الا من
لازم والاخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتي
واقره من التعليل بانهما لا يصاغان من فعل قلبي لا يخفى بطلانه
اذ لا يمنع احد زيد اعلم من عمرو وما اعلم زيدا قوله ومن
جواز الالغا اى في غير المصدر اما فيه فيجب الالغا اذا تقدم
عليه معمولاه او احدهما لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كما
سياتي او المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب
قوله والقلبي قيد به لاخراج افعال التصيير الداخلة في
قوله سابقا من افعال الباب قوله وتعليقه ان عطف على جواز
فلا اشكال او على الالغا فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق
بالوجوب فلا ينافي ما سياتي من ان التعليق لازم عند وجود
المعلق لا جائز او المراد بجوازه جواز الاتيان بسببه وهو المعلق
قوله بل في حال توسطه او تاخره لكن يقبح الالغا اذا اكد
الفعل بمصدر لمنافاة تاكيده لالغايه ويقل اذا اكد باسم اشارة
او ضمير عائدين الى المصدر المفهوم منه نحو ظننت ذاك اى
الظن منطلق وزيد ظننته اى الظن منطلق ورايت بخط الشنواني
على هامش نسخة الدماميني نقلا عن سم ما نصه ذكر
المرادي ان جواز الالغا هنا قيد بان لا يدخل على احدهما
لام الابتدا على الاسم فان دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب

الالغا

اى بعد الالغا ليس بممتنع فيصدق بالوجوب اهـ

زيد

الالغا الثاني ان لا ينفي الفعل فان نفي امتنع فيمتنع نحو زيد
قايم لم اظن لبنا الكلام على النفي ولم يتعرض المص ولا غيره من
اتباعه لهذا الذي ذكره المرادي وهو محل نظر اذ قد يندفع الاول
بانه لا حاجة لاستدراكه لانه من باب التعليق اذ الظاهر ان تاخر
الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويندفع الثاني
بمنعه وقوله نحو زيد اه اي نحو زيد منفي لعدم منافاة بنا الكلام
على النفي للالغا وبقوله الخ علم وما احاله الدنا منكر تنزيل
على ما فيه وما نقله عن المرادي نقله السيوطي في نكته
عن ابي حيان شيخ المرادي قال سم وينبغي ان تكون كاللام
غيرها من المعلقات اهـ وقد تصرف البعض في عبارة السيوطي
بلا فهم صحيح فوقع في الخلل حيث قال عقب الشرط الاول
فلا يجوز لزيد قايم ظننت ولا لزيد ظننت قايم قوله
وصدق ذلك اي قول المص لا في الابتدا لان المراد بالابتدا
ان لا يسبق على الفعل شي كما هو صريح صنيع الش بعد
قوله سعا اى لان العامل اللفظي لما ضعف بالتوسط
قاومه العامل المعنوي الذي هو الابتدا وقيل الاعمال اقوى
لان اللفظي اقوى وان توسط ورجحه في التوضيح وكلام التعليلي
لا يجري في نحو قول ان عم شجاك الخ على تقرير الش الاتي اذ ليس
فيه على تقريره عامل معنوي كما ستعرفه وانما يجريان في نحو
زيد ظننت قايم قوله شجاك اي احزنك ربع الظاعنين اي
منزل الراحلين قوله يروى برفع ربع الخ مفاد كلام الش
تعين الالغا على رفع ربع وتعين الاعمال على نصبه وان
جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب

منافاة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)